


أ. د. عبد المجيد جمعة
أستاذ بجامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة

# جُزْءٌ فِي بيان الفِرْقة الناجيةِ من النار

## وبيـــان فضيلة أهــل الحديث على سائر المذاهب ومناقبهم

لأبي حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ
المتوفى سنة 364هـ


بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما

إنَّ علماءَ الحديث، أعلامُهم مشهورةٌ، ومآثرُهم منثورةٌ، فهم الطَّائفةُ المنصورةُ؛ إذ هم ورثةُ النَّبيِّ ﷺ، إليه ينتسبون، وبه يقتدون، وإلى سُنَّته يستندُون، حفظَ الله تعالى بهم الدِّينَ، يَنفُون عنه تحْريفَ الغالين، وانتحالَ المُبطلين، وَتأويلَ الجاهلين، ويُرغمُون المُبتدعين.

مناقبُهم أشهرُ من أنْ تُذكَر، وأكثرُ من أن تُحصَر، سُئِل إمامُ أهل السُّنَّة أحمدُ بنُ حنبل عن قوله ﷺ: «لاَ يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، فقال: «إن لم تكُنْ هذه الطَّائفةُ المنصورةُ أصحابَ الحديث فلا أدري من هم؟»، ذكرَهُ الحاكم في «معرفة علوم الحديث»(2)، وعلَّقَ عليه فقال: «وفي مثل هذا قيل: مَنْ أَمَّرَ السُّنَّةَ على نفسه قَوْلاً وفعْلاً نَطَقَ بالحقِّ، فلقد أحسنَ أحمدُ بنُ حنبل في تفسير هذا الخبر أنَّ الطَّائفةَ المنصورةَ الَّتي يُرفَعُ الخذلانُ عنهم إلى قيام السَّاعة، هم أصحابُ الحديث، ومَنْ أحقُّ بهذا التَّأويل، مِنْ قوم سلكوا مَحجَّةَ الصَّالحين، واتَّبعُوا آثارَ السَّلف من الماضين، ودمغوا أهلَ البدَع والمخالفين، بسُنَن رسول الله صلَّى الله عليه وعلى آله أجمعين؟!».

في هذا السِّياق، تأتي هذه الدُّرَّةُ النَّفيسةُ، والرِّسالةُ الأنيسةُ، في بيان قدرِ أهلِ الحديث، ومعرفةِ منازلهم ومراتبهم، وبيانِ أنَّهم هم الفرقةُ النَّاجيةُ، والطَّائفةُ المنصورةُ؛ فقد ساق مُصنِّفُها الأدلَّةَ منَ المنقول والمعقول على صحَّة ذلك، وأنَّهم هم أَوْلَى بهذه التَّسمية والصِّفة مِنْ جميع الفِرَقِ والطَّوائف.

❊ ❊ ❊

ومُصنِّفُها هو أحمدُ بنُ مُحمَّد ابن إبراهيم، أبو حامد النَّيْسَابُوري الواعظ المقرئ، المُتوفَّى سنة (364هـ)، قال الحافظُ الذَّهبي في «تاريخ الإسلام» (224/8): «رجلٌ فاضلٌ عالمٌ، ذَكَرَه الحاكمُ، فقال: كان يُعْطي كلَّ نوع من أنواع العلوم حقَّه، وكتب الحديثَ الكثيرَ، ولم يُحدِّثْ تَوَرُّعًا، ولَزِمَ مسجدَه ثلاثينَ سنة، وكانت شمائلُه تُشبِهُ شمائلَ السَّلَف.

سَمِعَ: عبد الله بن شِيرَوَيْه، وأحمد ابنَ إبراهيم بن عبد الله، وابنَ خُزَيْمَة، والسَّرَّاج.

وله مصنَّفات تدُلُّ على كماله؛ وتُوُفِّيَ في شوَّال، وله ستٌّ وسبعون سنةً، ولم يُحدِّثْ قطُّ».

❊ ❊ ❊

وقد صحَّت نسبةُ هذا الجزء إلى مُصنِّفه قطعًا، ويدُلُّ على ذلك أمور، من أهمِّهَا:

أنَّ الشَّيخَ العلاَّمةَ المُسندَ أبا اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن الحَسَن الكِنْدي المُتَوَفَّى سنة (613هـ) رواها عنه بسنده المُتَّصِل. والكِنْدي هذا، تَرْجَم له الذَّهبي في «السِّيَر» (34/22) ترجمةً حافلةً، قال فيه: «الشَّيخُ، الإمامُ، العلاَّمةُ، المُفتي، شيخُ الحنفيَّة، وشيخُ العربيَّة، وشيخُ القراءات، ومُسنِدُ الشَّام، تاجُ الدِّين، أبو اليمن زيد ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير الكِنْدي، البغدادي، المُقرئ، النَّحوي، اللُّغوي، الحنفي، حفظَ القرآنَ وهو صغيرٌ مميِّزٌ، وقرأه بالرِّوايات العشر، وله عشرةُ أعوام، وهذا شيءٌ ما تهيَّأ لأحدٍ قَبْلَه، ثمَّ عاشَ حتَّى انتهى إليه علوُّ الإسناد في القراءات، والحديث».

الثَّاني: أنَّه ثَبَتَ فيه رواياتٌ وسماعاتٌ كثيرةٌ، منها سماعٌ عَلَى رَاوي هذا الجزء، وهو أبو اليمن زيد بن الحسن الكِندي، كما هو مُثْبَت في طُرَّة المخطوط.

كما ثبتَتْ بآخرِ الجُزْءِ سماعاتٌ وتوثيقاتٌ بسماعِ أكابر العلماء، منها:

«قَرَأْتُ جميعَ هذا الجزء على الإمام العالم العلاَّمةِ بقيَّةِ السَّلَف، رُحلَة الوقت فَخرِ الدِّين أبي الحسن عليِّ بنِ أحمد ابن عبد الواحد المقدِسي ـ فسح اللهُ في مُدَّته ـ بسماعه فيه نقلاً من الكندي بسنده يَسْمَعُه جمالُ الدِّين عبد الله ابن علي بن أحمد البشريشي، وولده مُحمَّد في الثَّانية، وصلاح الدِّين مُحمَّد ابن أحمد... البعلبكي، وابنه مُحمَّد وفاطمة ابنة شمس الدِّين مُحمَّد بن المسمع، وأختاها ستُّ العَرَب في الرَّابعة وستُّ الفقهاء في أوَّل الثَّالثة، وأمهنَّ خديجةُ ابنةُ الفرَّاءُ إبراهيمُ بن عبد الله بن أبي عُمَر؛ وصحَّ وثَبَتَ في يوم السَّبت التَّاسع والعشرين من شوَّالِ سنَةَ تِسْعٍ وثمانين وستِّمائة بمَنْزِل المسمع بسفح قاسيون ظاهرَ دمشق، وكتب علي بن إبراهيم ابن داود بن العطَّار الشَّافعي ـ عفا الله عنه ـ حامدًا لله تعالى ومُصلِّيًا ومُسَلِّمًا، وفي هذا الجزء بيانُ الفرقَة النَّاجية، وحديث أبي أحمد عبيد الله بن مُحمَّد بن أحمد البغدادي، وصحَّ وثَبَتَ.

وغيرُ ذلك من السَّماعات، وهي كافيةٌ في إثبات صحَّة نسبةِ الجزء إلى مُؤلِّفه.

❊ ❊ ❊

هذا، وقد اعتمَدتُ في تحقيق هذا الجزء على نسخة نفيسة نادرة إلاَّ أنَّ في أوَّلها تأويلاً، مَصدرُها المكتبةُ الظَّاهريَّةُ العامرةُ، وهي برقم: 4560، وتقع في 13 لوحة (1 ـ 11) ق، ضمن رسالتَيْن، هذه أوَّلُها، والثَّانيةُ: «حديث أبي أحمد عبيد الله ابن مُحمَّد بن أحمد البغدادي»؛ ونُسِخَتْ بيد عبد الرَّحمن ابن عبد الخالق بن مُحمَّد بن هبة الله بن أبي هشام القُرَشي الشَّافعي.

❊ ❊ ❊

وقد قُمْتُ بنَسخهَا، وتخريج ما ورد فيها من الأحاديث، بحسب جُهدِ المُقلِّ، واللهُ المستعان، وعليه التُّكلان، والحمد لله الرَّحيم الرَّحمن.

❊ ❊ ❊

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيّدنا محمَّد، وآله، وسلّم تسليمًا

أخبرنا الشَّيخ الإمام العلاَّمة أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكِنْديُّ ـ رحمة الله عليه ـ في شهور سنة إحدى وستمائة قال: أخبرنا الشَّيخان أبو عبد الله الحسين، وأبو محمَّد عبد الله، ابنا علي بن أحمد قالا: أبنا الشَّيخ أبو منصور محمَّد بن محمَّد بن عبد العزيز العُكبَري قال: أخبرنا أبو سهل محمود بن عمر بن جعفر قراءةً عليه بـ«عُكبرا» قال: أبنا أبو علي الحسن ابن محمَّد بن الحسن السرخسي قال: سئل أبو حامد أحمد بن محمَّد بن إبراهيم المقرئ عن قول النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[1]؛ منها فرقةٌ ناجيةٌ من تلك الفرق، وبعده بيَّن أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان من أهل الحديث ......

❊ ❊ ❊

❊ فقال:

الفرقة النَّاجية هي الفرقة الموسومة بأصحاب الحديث .... الفرق.

والدَّليل عليه أنَّ كلَّ فرقة من فرق الأمَّة تَدَّعي لِنفسها أنَّها هي الفرقة النَّاجية، فإن لمن فارقها ........ تدَّعي لنفسها مثل ذلك، فلما كانت .. هذه الدعوى فهل يكن لواحدة منها منع... الغافلون عن رسول الله ﷺ... الفرقة النَّاجية بأنَّها على الحقِّ... والهالكة......

يكون للحقّ دليلٌ يثبت، وللباطل دليلٌ يمحق ويزهق، إذ غير جائز أن يكون دليل الباطل ثابتًا قائمًا، لأنَّه لو ثبت دليل الباطل، كما ثبت دليل الحقّ، لاشْتَبَه الحقُّ والباطل، ويحير المُستدِلُّون، وحاشا لله من أن يفعل ذلك .

قال الله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۚ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾ ﴾ [سُورَةُ الإِسْرَاءِ].

وقال جلَّ ثناؤُه: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [الأنبياء : 18].

وقال جلَّ وعزَّ: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الرعد : 17]، هذا بعد قوله جلَّ وعزَّ: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ﴾ [الرعد : 17] أي: مَثَل الحقّ والباطل.

فلمّا وجب ما ذكرناه وجب أن نطلب الدَّليل الَّذي يثبت، ويدلّ على الفرقة النَّاجية، فطلبنا ذلك فوجدنا كتابَ الله عزَّ وجلَّ يدلُّ على ذلك، وسنَّة رسول الله ﷺ تشهد به، واتّفاقَ الفِرَق كلّها تُصرّح بذكره، والأخبارَ المأثورة عن السَّلف تصحّحه، والطَّبائعَ السَّليمة تتسارع إلى قبوله.

أمَّا كتاب الله عزَّ وجلَّ، ودلالته عليه بقوله ﷻ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [سُورَةُ طه].

قيل في تفسيره: إنَّ مَن اتَّبع القرآن أُجيرَ من الضَّلالة في الدُّنيا، والشَّقاء في الآخرة[2].

وقوله: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران : 103]، وحبل الله القرآن[3].

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام : 153] دينه، والصِّراط المستقيم القرآن.

فالمتمسِّكون به هم النَّاجون، والمتفرِّقون عنه، والمؤثرون عليه غيره، هم الهالكون.

❊ ❊ ❊

فأمَّا سنَّة رسول الله ﷺ الشَّاهدة به فقولُه ;: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا كِتَابَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَسُنَّتِي»[4].

وقوله ﷺ: «مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي فَلَهُ أَجْرُ سَبْعِينَ مِنْكُمْ»[5].

(1) أخرجه أبو داود (4596)، والترمذي (2640)، وابن ماجه (3991) عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وأوّله: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»؛ وقال التِّرمذي: حديث حسنٌ صحيح. وصحَّحه الشَّيخ الألباني بشواهده في «الصَّحيحة» (203).

(2) هو مرويّ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، ولفظه: «تضمَّن الله لمن قرأ القرآن، واتّبع ما فيه أن لا يضلَّ في الدُّنيا، ولا يشقى في الآخرة» انظر «تفسير الطبري» (16/191).

(3) .هو وارد في حديث في «صحيح مسلم» (2408) عن زيد بن أرقم مرفوعًا: «كِتَابُ الله ﷻ هُوَ حَبْلُ الله».

(4) أخرجه مالك في «الموطأ» (2618) بلاغًا؛ وللحديث شواهد يتقوَّى بها، كما في «الصَّحيحة» (1761).

(5) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (5414) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (8/200) عن أبي هريرة به. إلاَّ أنَّه قال في الأخير: «لَهُ أَجْرُ شَهِيد» بدل «فَلَهُ أَجْرُ سَبْعِينَ مِنْكُمْ»؛ وقال الهيثمي في

وقوله: «ليُذادَنَّ[6] رجالٌ يومَ القيامة عَنْ حَوْضي كَمَا تُذادُ غرائبُ الإبل» القصَّة، ثمَّ قال في آخرها: «فيُقال: إنَّكَ لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سُحْقًا»[7].

وسائر السُّنن الَّتي تكثر على الإحصاء، وتدلُّ على ما ذكرناه.

❊ ❊ ❊

وأمَّا اتِّفاق الفرق كلّها الَّتي تشهد وتصرِّح بما ذكرناه فما اتَّفق عليه الفرق المختلفون كلّهم على أنَّ الفرقة النَّاجية هي الفرقة المتمسِّكة بكتاب الله عزَّ وجلَّ، فلم تفارقه، وتمسّكت بسنَّة رسول الله ﷺ، فلم تخالفها.

❊ ❊ ❊

فلمَّا دلَّ الكتاب، والسُّنَّة، واتِّفاق الأمَّة على أنَّ النَّاجية من الفرق هي الَّتي تمسَّكت بكتاب الله عزَّ ذكرُه، وسنَّة رسوله ﷺ؛ نظرنا في أهل هذه الصِّفة، وطلَبْنَاهم فلم نجدهم غيرَ أهلِ الحديث، وذلك أنَّا وجدنا الله تعالى ذكرُه، سَمَّى كتابَه حديثًا فقال عزَّ ذكره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: 23].

وقال جلَّ ذكره: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء].

وقال جلَّ ثناؤه: ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [النجم].

وقوله عز وجل: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [القلم]. إلى غير ذلك من الآيات الَّتي سمّى كتاب الله فيها حديثًا.

ثمَّ ما لا خفاءَ على جاهل وعالم، أنَّ سُنَن رسول الله ﷺ تُسمَّى حديثًا؛ فإذًا كتابُ الله جلَّ وعزَّ هو الحديث، وسنَنُ رسوله ﷺ هو الحديث؛ فالمتمسّكون بها إذًا هُمْ أهلُها، وأهلُها إذًا هم أهلُ الحديث، وهم النَّاجُون، الَّذين لا يضلّون في الدنيا، ولا يَشْقون في الآخرة، لأنَّهم المتَّبِعُون لهما؛ ومَن اتَّبعهما فهو المهتدي، المفلح، الفائز، النَّاجي.

فَقَدْ بَانَ، واتَّضح بما ذكرته، أنَّ أهل الحديث هم الفرقة النَّاجية.

❊ ❊ ❊

وأيضًا، فإنّ الله تعالى قال في صفة رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم]، ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأحزاب: 2]، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: 26]، وقال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: 49]، وقال: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: 81]، وقال: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [سورة ص]، وقال: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [الأنعام: 57]وقال: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ [سورة يونس]؛ وما شابهها من الآيات الَّتي أخبر فيها عن رسول الله ﷺ أنّه اتّبع ما أُوحيَ إليه، ولم يَتَكلَّفْ من تلقاء نفسه، ولم يتّبع هواه ورأيه؛ وأمره بها أمرًا، ونهاه عن اتّباع الهوى نهيًا. والهوى هو الرَّأي، والرَّأي هو الهوى، فإذا نهاه عن الهوى فقد نهاه عن الرَّأي.

وأمَّا أمره باتّباع الوحي والحكم به، فقد أمره باتّباع الكتاب الَّذي يُسمَّى حديثًا، وأمره بأن يكون من أهله.

وقد أمره إذًا بأن يكون من أهل الحديث، ونهاه عن أن يكون من أهل الرَّأي والهوى؛ فقد بَانَ واتَّضحَ بما ذكرناه أنّ النَّبيَّ ﷺ كان من أهل الحديث، بلى إنّه كان سيِّدَهم، وإمامَهم؛ والمأمور بأن يُتَّبع، ويُقْتَدى به.

❊ ❊ ❊

ثمَّ أمر جلَّ وعزَّ الأمَّةَ قاطبةً باتِّباعه، وطاعته، فقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: 92]، وقال: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [سورة الأعراف]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [سورة النور]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [سورة الأحزاب].

وإذا أمر الله عزّ وجلّ أمّته باتِّباعه، وأَخْذ ما يُؤتيهم، والانتهاء عمّا ينهاهم، فقد أمرهم بأن يكونوا من أهل الحديث، ونهاهم عن أن يكونوا من أهل الهوى والرَّأي.

❊ ❊ ❊

«مجمع الزوائد» (418/1): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه محمَّد بن صالح العدوي، ولم أر من ترجمه، وبقيَّة رجاله ثقات. وله شاهد عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما بلفظ: «مائةُ شَهيد»، أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (501 و700)؛ وفيه الحسن ابن قتيبة الخزاعي المدائني. قال الذهبي في «الميزان» (518/1): هالك، وانظر «الضَّعيفة» (326).

(6) أي ليُطْرَدنَّ كما في «النِّهاية في غريب الحديث» (172/2).

(7) أخرجه مسلم (249) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فـإنْ تعلَّق مُتعلِّق لضَعْف عقله، وقصور علمه، بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ [النساء: 105]، وزعم أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أمره أن يحكم بالرَّأي لقوله: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾.

فليعلم الجاهل أنَّ الله عزَّ وجلَّ، لم يطلق له الحكم بما رأى من قِبَلِ نفسه، لكن أمره أن يحكم بما أراه، وما أراه الله فهو الكتاب الَّذي أنزله عليه، وأراه فيه أحكامَه، وفرائضَه؛ والكتابُ الَّذي أنزله الله إليه هو الَّذي سمَّاه الله حديثًا بقوله: ﴿نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾، وبما ذكرناه من الآيات في صدر هذه المسألة، فقد أمره الله عزَّ ذكره أن يحكم بالحديث، وكان معنى قوله: ﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ إذًا حقَّق، أي ليحكم بين النَّاس بما أراك الله في الكتاب الَّذي أنزله عليك هو الَّذي يُسمَّى حديثًا؛ فكأنَّه قال: فاحكم بين النَّاس بالحديث، لأنَّه الَّذي أراكه الله، ولا تخالفه إلى غيره من الهوى والرَّأي، فتكون من الظَّالمين بقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٤٥﴾ [سورة البقرة].

❋ ❋ ❋

فإن تعلَّق أهل كلِّ فرقة بما ذكرناه، وزعم كلُّ واحد منهم أنَّه هو المتمسِّك بكتاب الله، وسنَّة رسوله ﷺ، وأنَّه هو المستحق النَّجاة لتمسُّكه بهما.

قيل لمن تعلَّق بذلك كائنًا من كان: أليس قد تحققت، وتيقَّنت، أنَّك لو لم تكن متمسِّكًا بهما، لم تستحقَّ النَّجاة؟!

فإذا قال: بلى. ولا بد منه.

قيل: أفليس التمسّك بكتاب الله، وسنَّة رسوله ﷺ هو السَّبيل إلى النَّجاة؟!

فإذا قال: نعم!

قيل: أو ليس كتاب الله جلَّ وعزّ هو الحديث الَّذي أنزله الله، وتتلى عليه تلك الآيات الَّتي تلوناها في صدر هذه المسألة؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أو ليس سنَّة رسول الله ﷺ هو الحديث؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس التمسّك بها هو الكون من أهلها؟!

فإذا قال: بلى .

قيل: أفليس طريق النَّجاة إذًا هو الكون من أهل الحديث؟!

فإن قال: لا.

أُعيد عليه الفصل من الكلام، وحُقِّق عليه حتَّى يُقرَّ به طوعًا أو كَرْهًا، لأنَّه لا يجد مَهْرَبًا ومَحِيصًا. إذًا حقَّق عليه المطالبة.

فإن قال: بلى!

قيل: فقد بان إذًا أنَّ الفرقة النَّاجية هي الفرقة الموسومة بأهل الحديث، وأنَّ من خالفها هي الهالكة، وإن كان من أهل هذه الفرقة فهي النَّاجية.

فكُنْ منها تَنْجُ برحمة الله، ولا تفارقها فتهلك بخذلان الله.

فهذا ما أردنا بيانه وبالله التَّوفيق.

❋ ❋ ❋

ثمَّ اعلموا - رحمكم الله - أنَّ أسامي فرق الدِّيانات، وخاصَّة فرق الإسلام مشتقَّة من أفعالها، واختياراتها.

وذلك أنَّ الشِّيعةَ، إنَّما سُمِّيَت شيعةً؛ لأنَّهم شَيَّعوا عليًّا ؛ إلى مُنَازلَةِ من ناوأه وقاتله.

والخوارج، إنَّما سُمُّوا به لخروجهم على عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه لتحكيمه.

والمعتزلة، إنَّما سُمِّيت معتزلةً لاعتزالهم مجلسَ الحَسَن رحمه الله، ومجالس أهل الحقِّ حين أظهروا القَول بالقَدر.

وقيل: إنَّهم سُمُّوا معتزلةً لاعتزالهم أَمْرَ عليٍّ ومعاوية عليهما السَّلام. وليس كذلكَ، بل الأوَّل أصوَب.

ثمَّ كذلكَ الجهميَّة، إنَّما نُبِزُوا بها لاختيارهم رأيَ جهم ابنِ صفوان، واتِّباعِهم إيَّاه.

وكذلك القدريَّة، لخوضهم في قدر الله، وإنكارهم قَدَرَ الله لأعمال خلقه.

ثمَّ كذلك أهل الرَّأي، لاتِّباعهم آراءَهم في كتاب الله، وسنن رسوله ﷺ، وتحكيمهم إيَّاها فيهما.

وكذلك الرَّافضة، سُمّوا رافضة لرفضهم إمامةَ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

ثمَّ كذلك الكرَّاميَّة، إنَّما نُسبوا إليها لاتِّباعهم محمَّد ابن كرَّام، واختيارهم مذهبَهم، واتِّباعهم إيَّاه.

فإذا كانت الأسامي، إنَّما اشتُقَّتْ من أفعال الفرق واختيارها، فكلّ اسم نُبز به فرقة فهو إذًا دالٌ على فعلها، واختيارها؛ وإنَّما وقعت عليها، ونُسبت إليها، ونُبزت بها عند إحداثهم إيَّاها .

فكذلك إنَّما نُبِزَ[8] أهلُ الحديث

(8) النَّبَزُ بالتَّحريك: اللَّقب، والجمع الأنباز؛ والنَّبْزُ بالتَّسكين: المصدر؛ تقول: نَبَزَهُ يَنْبِزُهُ نَبْزًا، أي لقَّبه، وفلان يُنَبِّزُ بالصِّبيان، أي يلقبهم، شُدِّد للكثرة، وتَنَابَزوا بالألقاب، أي لقب بعضهم بعضًا «الصحاح» (897/3).

بهذا الاسم، ووُسِمَ بهذه السِّمَةِ لاشتغالهم، وإيثارهم إيَّاه على ما سواه، وتمسُّكهم به، وتركهم مفارقته في الابتداء والانتهاء؛ فهم إذًا المتمسِّكون به، والمتعلِّقون بحبله، وهم إذًا النَّاجون، المهتدون، الفائزون، المفلحون.

❊ ❊ ❊

وأمَّا العبرة الصَّحيحة فما لا يخفى على متديِّن عاقل أنَّ رسمَ كلِّ ملك، وإمام، ورئيس، ومتغلِّب، وصاحب مذهب عالم، إنَّما يبقى ويرفع ويثبت في بلده وصُقعه[9] الَّذي وُلِدَ ونشأ فيه، وفي المواضع الَّتي أقام بها، والبلاد الَّتي تضاهيها وتقاربها دون ما تباعد عنها من البلدان، ونأى عنها من المراكز، كما بقى رسم الأمويَّة بالشَّام وما والاها، ورسم العبَّاسيَّة بالعراق وما داناها، ورسم السَّامانيَّة[10] بما وراء النَّهر وحواليها، حتَّى إنَّ طلاَّبها إيَّاها يقصدون بطلبهم لها، ولا يؤمّون غيرها في وقت طلبتهم لما يريدونها منها.

وكذلك شأن المذاهب، فإنَّه يغلبُ على كلِّ إقليم، وبلد، وصُقع، مذهبُ إمامهم الَّذي يأتمُّون به، ويقتدون بآرائه، كما غلب على الحجاز وما والاها مذهب مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعلى تهامة، ومصر وما والاها مذهب الشَّافعي، وعلى خراسان وما والاها مذهب الكوفيِّين لظهور أئمَّة ذلك المذهب بها، وعلى العراق وما والاها أحمد بن حنبل، وعلى طوس وما والاها مذهب محمَّد ابن أسلم ، وعلى بلخ وما والاها من الترمذ وغيرها مذهب جهم بن صفوان، وعلى الكوفة وما والاها مذهب الشِّيعة.

فكذلك العبرة الصَّحيحة تدعو طالبي سنَّة محمَّد ﷺ، وآثاره، وسيره، ومذاهبه إلى أن طلبوها من مواضع مولده ومنشأه وأماكن مقامه وإنفاذ أحكامه وإظهار نبوَّته ومركز شريعته، ومهبط وحي الله عزَّ وجلَّ وأحكامه، وأن لا يقصدوا بطلبها إلاَّ منها يتوجهوا في طلبها إلاَّ نحوها[11]، وهي مكَّة والمدينة وما والاهما وضاهاهما ولا خفاء لظهور مذهب الحديث عليهما، وعلى ما والاهما في جميع أسبابهم ومتصرفاتهم حتَّى لا يعرف الصَّغير والكبير منهم غير ذلك ولا يتوارث الخلف منهم عن السَّلف إلاَّ ذلك المذهب.

فهو إذًا المذهب الَّذي كان عليه محمَّد ﷺ وأصحابه، فهذا وجه دلالة للعبرة الصَّحيحة على صحة مذهب الحديث وأهله.

❊ ❊ ❊

وأيضًا: فإنَّ الطَّبائع تتنافر عمَّن تبرّأ من الرَّأي والهوى ولا تتبرأ من الألقاب الَّتي لقبت بها المذاهب كالشِّيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدريَّة وغيرها من سائر المذاهب، ولا تلحقه من الكلِّ اللاَّئمة والتَّعيير، بل تسكن النُّفوس عند التبرّي منها كلِّها؛ حتَّى إذا تبرَّأ المتبرِّئ من الحديث أقبلت عليه قلوبهم بالإنكار، والألسن بالطَّعن، واللاَّئمة بالتهجين.

فعُقِلَ أنَّ الحديث له موقع من الدِّين، ومحلّ من الإسلام، وموضع من النُّفوس السَّليمة، ليس لغيرها من المذاهب، فليس يدّعي أحد من فرق الأمَّة البراءة من الحديث، ولا جعله مذهبًا؛ بل أجمعوا جميعًا على تكفير من اعتقد ذلك، وأطلقه.

وقد وُجد في الأمَّة فِرقةٌ، بل فِرق يعتقدون إبطال ما سوى الحديث، ويُهَجِّنون المذاهب الَّتي خالفت الحديث ويبطلونها، ففي ذلك أعظم دلالة على أنَّ مذهب الحديث وأهله، هو الأصل الَّذي لا يرغب عنه إلاَّ من سَفِه نفسه، وجهل من أمر دِينه ما كان ينبغي أن يعلمه.

❊ ❊ ❊

وأيضًا: فإنَّ العقل الصَّريح يشهد على صحَّة مذهب الحديث، وتفضيلها على غيرها[12] من المذاهب، وذلك أنَّ كلَّ ذي مذهب، نُبز بلقب من الألقاب، إذا أخذ نسبَه لُقِّبَ به، وَسَمَهُ مذهَبُهُ إلى من أحدثه واخترعه، وأنَّه إذا صرف عن أمره نسبه إلى غير النَّبيِّ ﷺ، كالشِّيعة فإنَّ المرجوع في قولها إلى تشييعهم عليًّا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على أقاويله، وأرائه.

والخوارج؛ فإنَّ مرجوع أمرهم إلى نسبة ذلك إلى خروجهم عَلَى عليٍّ

---

(9) الصُّقْعُ. بالضَّم ـ: النَّاحية؛ ويقال: ما أدري أين صَقَعَ، أي ذهب. وفلانٌ من أهل هذا الصُّقْع، أي من هذه النَّاحية. «الصحاح» (3/ 1243).

(10) نسبة إلى رجل فارسي اسمه سامان، وكان مجوسيًّا، وكان ينتسب إلى الأكاسرة، ثمَّ اعتنق الإسلام، وهم من الرَّوافض، شمل حكمهم ما وراء النَّهر، وخراسان، وسجستان، وجرجان، وطبرستان، والرّي، وكرمان، وكانت بخارى عاصمتهم، ودام ملكهم ما بين (261هـ إلى 390هـ).

انظر «موجز التَّاريخ الإسلامي» أحمد العسيري (222) وكذا «المنتظم» (5/ 141).

(11) كذا في الأصل؛ ولعلَّ الصَّواب: وألاَّ يتوجَّهوا في طَلَبِها إلاَّ نَحْوَها.

(12) كذا في الأصل؛ ولعلَّ الصَّواب: تفضيله على غيره.

عليه السلام، ومفارقتهم إيَّاه في تحكيمه.

وكذلك سائر المذاهب؛ فإنَّ منتهاها إلى أئمَّتهم، ورؤسائهم، كالجهميَّة إلى جهم، والقدريَّة إلى معبد الجهني وذَويه، وغير ذلك من المذاهب، فإن أحدث أهل الحديث وسائر الفرق كلّها بنسبة الحديث، لم ينسبوه إلاَّ إلى النَّبيِّ ﷺ دون غيره؛ فهو إذًا الأصل المعتمد، والمذهب الموثوق، وبالله التوفيق.

❊ ❊ ❊

وأيضًا فإنَّ الأخبار الواردة المأثورة عن النَّبيِّ ﷺ، وعن السَّلف الصَّالحين، ينطق بصحَّته؛ وذلك أنَّ المتديِّن المتحقِّق بكثرة الحديث، لو تتبَّع الأخبار لوجد عن النَّبيِّ ﷺ، وعن الصَّحابة، والتَّابعين أخبارًا تنطق بتهجين هذه المذاهب كلّها، وتضليل أهلها، مثل الخبر الَّذي رُوي عن النَّبيِّ ﷺ في القدريَّة والمرجئة، وقوله عليه السلام: «**لُعِنَتْ القَدَرِيَّةُ وَالمُرْجِئَةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا**»[13].

وقوله عليه السلام: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الإِسْلامِ نَصِيبُ القَدَرِيَّةُ وَالمُرْجِئَةُ**»[14].

ومثل ما رُوِيَ أَنَّه قال ﷺ: «**القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَالمُرْجِئَةُ يَهُودُهَا**»[15].

ومثل ما رُوِيَ في شأن المُحْدِثين في الدِّين، ولعنته إيَّاهم[16].

ومثل ما رُوي في الرَّافضة وما أمر بقتالهم وإخراجه إيَّاهم عن الإسلام[17].

ومثل ما روي في الخوارج وما نسبهم إلى الخروج من الدِّين[18].

ومثل ما روي فيمن يقول: الايمان باللِّسان...؛ وغير ذلك.

ولا نجد في أخبار رسول الله ﷺ، ولا في أخبار الصَّحابة، والتَّابعين رضي الله عنهم خبرًا، فيه تهجين الحديث وأهله، بل نجد فيها مدائح الحديث والسُّنن، والمتمسِّكين به، والأمر بالعضِّ عليها، وترك مفارقتها؛ فدلَّ على ما ذكرناه. ـ وما لم نذكره مما تركناه مخافة التَّطويل ـ على صحَّة مذاهب أهل الحديث، ونجاة أهله من ضلالة الدُّنيا، وشقَاء الآخرة.

وإلى الله نرغب في أن يُحْيِينا عليه، ويميتنا عليه، ويبعثنا عليه، إنَّه وليٌّ.

وما ذكرنا على رؤوس الملأ في المجلس وما تُكلِّم به في هذا البَاب بحَمْد الله ومنِّه كافٍ؛ آخر هذا الفنّ.

❊ ❊ ❊

(13) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنَّة» (325 و952)، والطبراني في «الكبير» (20/117) وفي «مسند الشاميين» (400)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص237) وفي «القضاء والقدر» (427) من طريق بقية عن أبي العلاء الدِّمشقي عن محمَّد بن جُحَادَةَ عن يزيد ابن حُصَيْن عن معاذ بن جبل مرفوعًا به، وقال الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (7/416): رواه الطَّبراني، وفيه بقية بن الوليد، وهو ليِّن، ويزيد بن حصين لم أعرفه. وضعَّفه أيضًا الشَّيخ الألباني في «ظلال الجنَّة»؛ وللحديث شواهد عن جمع من الصَّحابة، منهم ابن عمر، وعلي، وأبو هرير، وأبو أمامة؛ وكلّها إمَّا ضعيفة أو ضعيفة جدًّا، لا يرتقي بها الحديثُ إلى درجَة الصِّحَّة، وانظر «الضَّعيفة» (3785 و5581).

(14) لفَّق المصنِّف بين حديثين، فالطَّرف الأوَّل، أعني قوله: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي القَدَرِيَّةُ وَالمُرْجِئَةُ**» أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (9/254)، وابن بطة في «الإبانة» (1220 و1523)؛ وضعَّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (3496). وروي أيضًا عن جابر وابن عبَّاس، ولا يصحّ.
وأمَّا الطَّرف الثَّاني، أعني قوله: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الإِسْلامِ نَصِيبٌ المُرْجِئَةُ وَالقَدَرِيَّةُ**» فأخرجه الترمذي (2149) وابن ماجه (62) عن ابن عبَّاس. وإسناده ضعيف، فيه علي ابن نزار، قال الذَّهبي في «الميزان» (3/159): اشتهر بهذا الحديث؛ قال ابن عدي: هذا مما أنكروه على عليٍّ وعلى والده. وقال الحافظ في «التَّقريب»: ضعيف، ورواه الترمذي من طريق آخر، وإسناده ضعيف أيضًا، فيه سلام بن أبي عمرة، وهو ضعيف كما في «التَّقريب». والحديث ضعَّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف السُّنن»؛ وفي الباب عن جابر وابن عمر وأبي سعيد الخدري.

(15) أخرج الطَّرف الأوَّل منه أبو داود (4691) عن ابن عمر به، وتمامه: «**إِنْ مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلا تَشْهَدُوهُمْ**»؛ وحسَّنه الشَّيخ الألباني في «ظلال الجنَّة» (338). وأمَّا الطَّرف الثَّاني من الحديث فلم أجده، وإنَّما رواه عبد الله بن أحمد في «السنَّة» (723)، اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (1809)، وابن شاهين في «الكتاب اللَّطيف» (12) عن سَعيد بن جبير موقوفًا قال: «**المُرْجِئَةُ يَهُودُ القِبْلَةِ**»؛ وفيه المغيرة بن عُتَيبة ابن النَّهَّاس، سكت عنه البخاري في «التَّاريخ الكبير» (1385)، وسمَّاه: مغيرة بن عيينة بن عابس، لكن تعقَّبه ابن أبي حاتم في «بيان خطأ البخاري» (532) فقال: وإنَّما هو النهاس، سمعت أبي يقول: إنَّما هو مغير بن عتيبة بن نهاس، وليس للعابس معنى. وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» (10957).

(16) يشير إلى ما رواه عليّ رضي الله عنه مرفوعًا: «**المدينةُ حرمٌ، ما بين عائر إلى كذا، من أحدث فيها حَدَثًا، أو آوى مُحْدِثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين لا يُقبل منه صرفٌ ولا عدل**» أخرجه البخاري (1870) ومسلم (1370)؛ وله شاهد عن أنس.

(17) يشير إلى ما رواه عبد بن حميد (698) عن ابن عبَّاس مرفوعًا: «يكون في آخر الزَّمان قوم يُنَبَّزُون الرَّافضة، يَرفضون الإسلام ويَلفظُونه، اقْتُلوهم فإنَّهم مشركون»، وإسناده ضعيف، فيه عمران بن زيد الثعلبي. قال الحافظ في «التَّقريب»: لين؛ وشيخه حجاج بن تميم الجزري. قال الحافظ: ضعيف.

(18) ورد ذلك عن جمع من الصَّحابة منهم عن عليٍّ رضي الله عنه مرفوعًا: «**سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا، لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**» أخرجه البخاري (3611) ومسلم (1066).